دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	محددات فاعلية الأحزاب و وظائفها في النظم السياسية المعاصرة
المصدر:	مجلة بحوث الشرق الأوسط
الناشر:	جامعة عين شمس - مركز بحوث الشرق الأوسط
المؤلف الرئيسي:	ياسين، أشرف محمد عبدالله
المجلد/العدد:	ع 26
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	مارس
الصفحات:	985 - 1018
رقم MD:	474707
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العصر الحديث ، النظم السياسية ، الأحزاب السياسية ، التنمية السياسية ، المشاركة السياسية ، التنشئة السياسية ، الأحوال السياسية، الحرية السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/474707

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

محددات فاعلية الأحزاب ووظائفها

في النظم السياسية المعاصرة

أشرف محمد عبد الله ياسين

مدرس العلوم السياسية

بكلية تجارة السويس = جامعة قناة السويس

مقدمة

تشهد أغلب المجتمعات المعاصرة وجود أحزابا سياسية بغض النظر عن كيفية نشأتها ومدي قوتها، حيث توارت وجهة النظر التي سادت في الماضي، وكانت تعتبر الحزب مصدراً للانقسام والتفكك السياسي، وحلت محلها. وجهة نظر أخري تري أن السياسة معقدة للغاية بحيث لا يمكن تنظيمها بغير الأحزاب. فالحزب من التنظيمات الوسيطة التي تعمل على تخفيف الصراع وتقليل العنف وذلك بتعبيره عن المطالب وتجميعها، باعتباره أحد قنوات المشاركة، وبالتالي الأحزاب هي أحدي قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم، ولها العديد من الوظائف مثل التنشئة السياسية والمشاركة السياسية وغيرها. وإذا لم تكن هذه الأحزاب فعالة، فهذا يعني عجزاً وقصوراً لأهم القنوات السياسية في استيعاب مطالب الجماهير وعن أداء هذه الوظائف. ولذلك لم تعد القضية الآن ضرورة تعدد الأحزاب، ولكن أصبحت تتعلق بفاعلية الأحزاب ودورها في المجتمع، خاصة وأن معظم دول العالم تحولت إلى التعددية الحزبية.

وهذه الفاعلية لا تتوقف على الأحزاب نفسها كتنظيمات، وإنما تتوقف أيضا على خصائص الإطار السياسي والاجتماعي والثقافي الذي تعمل وتتحرك في ظله هذه الأحزاب.

ومفهوم الحزب كأي مفهوم سياسي ليس له تعريف محدد في الأدبيات السياسية، حيث أن أبرز دراسي الأحزاب لم يهتموا بمسألة التعريف بشكل مباشر، ومثال ذلك كتاب الأستاذ الفرنسي موريس ديفريجيه الشهير عن الأحزاب السياسية لا نجد فيه تعريفاً محدداً وواضحاً للحزب السياسي [1]. ومهما يكن من أمر تعدر واختلاف تعريفات الحزب، فإنه يمكن أن يستشف منها ضرورة أن تتوافر في الحزب عدة عناصر منها وجود تنظيم يتميز بالعمومية والاستمرارية، ووجود برنامج يطرحه الحزب على المواطنين للحصول على تأييدهم وإقناعهم بخطه السياسي، وسعي من جانب الحزب في سبيل الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها[2].

وترجع أهمية الدراسة إلى تناولها محددات فاعلية الأحزاب ووظائفها في النظم السياسية المعاصرة، وخاصة في دول العالم الثالث التي شهدت نشأة حزبية مختلفة عن الأحزاب الأوروبية، وهذا فرض عليها أدوارا مختلفة عن تلك الأدوار التي قامت بها الأحزاب الأوروبية.

وتهدف الدراسة إلى تحليل الإطار النظري لدراسة الأحزاب السياسية للتعرف على أهم الاختلافات بين الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة والأحزاب السياسية في دول العالم الثالث، كما تهدف الدراسة أيضا إلى تحليل محددات فاعلية الأحزاب للتعرف علي أهم العوامل التي تؤثر على فاعلية الأحزاب ووظائفها. وأخيرا تهدف الدراسة إلى تحليل وظائف الأحزاب السياسية مع التركيز على دول العالم الثالث، وعلى بعض

الوظائف مثل تجميع المصالح والتنشئة السياسية والمشاركة السياسية والتجنيد السياسي والشرعية السياسية والتكامل القومي.

وبالتالي تتمثل تساؤلات الدراسة في: ما هي الاختلافات بين الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة والأحزاب السياسية في دول العالم الثالث؟ وما هي العوامل المؤثرة على فاعلية الأحزاب ووظائفها؟ وما هي الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية؟ وما مدي فاعلية الأحزاب في قيامها بهذه الوظائف؟

وتعتمد الدراسة بالأساس على المنهج البنائي الوظيفي، والذي يعتبر مفهوم الوظيفة من المفاهيم الأساسية في التحليل، حيث يتكون النظام من عدة أبنية تؤدي وظائف ضرورية لاستمراره. ويؤدي إخفاق الأبنية في أداء الوظائف إلى إصابة النظام بنوع من عدم التوازن الوظيفي(3). ويمكن تطبيق هذا المنهج لتحليل الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية.

كما تجدر الإشارة إلى إمكانية الاستفادة من منهج تحليل النظم الذي يقوم على أن كل نظام يواجه مطالب وتهديدات، وعليه أن يستجيب لها بشكل يضمن استمراره. ولذلك يعتبر مفهوم التكيف من المفاهيم المحورية في هذا المنهج (4). وبتطبيق هذا المنهج في الدراسة نجد أن الأحزاب السياسية في بعض النظم تشكل ضغوطا على النظام السياسي مما يجعله يستجيب لهذه الضغوط والمطالب، كما أن النظام السياسي يلجأ إلى الأحزاب السياسية لمواجهة الضغوط التي يتعرض لها. كما تعتمد الدراسة أيضا على المنهج المقارن، والذي يهدف إلى استشفاف أوجه الاتفاق والاختلاف بين ظاهرتين أو حدثين أو فكرتين أو مجموعة من الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بتطوراتها ومستقبلها. ويستفاد من هذا المنهج في المقارنة بين النظم الحزبية المختلفة وفي المقارنة بين التجارب المختلفة لنشأة الأحزاب السياسية في العالم.

وتنقسم الدراسة إلى ما يلي:

أولا: الإطار النظري للدراسة الأحزاب السياسية

ثانيا: محددات فاعلية الأحزاب السياسية

ثالثا: وظائف الأحزاب في النظم السياسية المعاصرة

أولا: الإطار النظري لدراسة الأحزاب السياسية

قدمت أدبيات التحديث والتنمية السياسية الإطارات النظرية، سواء بشكل مباشر. أو غير مباشر، لدراسة الأحزاب وخاصة في العالم الثالث، وثم ذلك من خلال مداخل عديدة أبرزها المفاهيم المتعلقة بأزمات التنمية السياسية والمؤسسية والنخبة والقيادة السياسية. وفي إطار هذه الأدبيات، فإن الإسهامات التي قدمت حول فاعلية المؤسسة تسهم بعمق في تحليل فاعلية الأحزاب السياسية كمؤسسات، سواء من حيث علاقاتها بالقوي الاجتماعية التي تمثلها، أو من حيث قدرتها على بلورة المصالح للمجتمع، أو من حيث توافر معايير المؤسسية(5).

وبهذا تشكل أدبيات النخبة السياسية في دول العالم الثالث مدخلا مهما للدراسة المؤسسات السياسية بصفة عامة، والأحزاب السياسية بصفة خاصة، سواء كان ذلك بشكل مباشر من خلال الحديث عن أحزاب النخبة أو بطريقة غير مباشرة في كثير من الأحيان. ويثير هذا مسألة سيطرة نخبة محدودة على عملية صنع القرار داخل الحزب وعملية التجنيد وتغيير القيادات، وهذا بدوره يثير قضية الديمقراطية الداخلية في الحزب.

كما أن كثيراً من دارسي التنمية السياسية اهتموا بدراسة علاقات السيطرة والتبعية الشخصية كنمط مميز للمؤسسات السياسية في الدول النامية، ويعكس هذا–في كثير من الأحيان–ضعف التنظيمات الرسمية والعلاقات المؤسسية بالنسبة لعلاقات الشللية والتبعية الشخصية [6]. ومن هنا تفرض دراسة تلك العلاقات نفسها على أية دراسة للأحزاب السياسية في دول العالم الثالث، سواء كأداة للتجنيد السياسي، أو كسمة للعلاقات المؤثرة سلبا أو إيجابا على أداء الأحزاب لوظائفها. ويمكن القول أن العلاقات الشخصية والشللية وما يرتبط بذلك من تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة أحد عوامل ضعف فاعلية الأحزاب السياسية.

ويري "هنتنجتون" في إطار أدبيات التحديث والتنمية أن التحديث وما يتضمنه من تعبئة اجتماعية ومشاركة سياسية يمكن أن يؤدي إلى تحلل النظام السياسي وعدم الاستقرار والعنف ما لم يرتبط التحديث بوجود مؤسسات قوية وفعالة يأتي في مقدمتها الأحزاب السياسية [7] وهذا يعني أن أحد مؤشرات فاعلية الأحزاب قدرتها علي تحقيق الاستقرار وتقليل العنف وتحقيق التكامل القومي ، باعتبار أن الحزب من التنظيمات الوسيطة بين الحاكم والمحكوم ، وبالتالي فإن غياب الأحزاب عن المجتمع ، أو ضعف فاعليتها يؤدي إلى إثارة أزمات الشرعية والمشاركة والاندماج وغيرها. وهذا ما يؤكده "الموند" و"باول" بتشديدهما على أهمية المؤسسات ودورها، حيث تقوم بعملية تحويل المدخلات إلى مخرجات، وإدارة التفاعل بين الجماعات في المجتمع [8].

وعلى الرغم من ذلك تعرضت الأحزاب إلى انتقادات واتهامات عديدة، منها أن الأحزاب تؤدي إلى أو يرتبط بها الفساد وعدم الاستقرار وإثارة الصراعات، ولكن يري "هنتنجتون" أن هذه الاتهامات ترتبط بمراحل معينة، كما أنها حجج تساق ضد الأحزاب الضعيفة أكثر منها حجج تساق ضد الأحزاب ذاتها، حيث تؤدي الأحزاب القوية إلى تنظيم عملية تداول السلطة واستيعاب الجماعات الجديدة في النظام السياسي، كما أنها توفر أساسا للاستقرار، وتخلق أيضا أساسا للولاء والهوية التي تتجاوز الجماعات المحدودة[9].

ولقد حاول البعض الربط بين أزمات التنمية، وبالتحديد أزمات الشرعية والتكامل القومي والمشاركة السياسية ، وبين ظروف نشأة الأحزاب السياسية ، حيث ركزت الأعمال التي تربط بين أزمات التنمية من ناحية والأحزاب السياسية في دول العالم الثالث من ناحية أخري علي محورين ، المحور الأول يتعلق بأثر

أزمات التنمية في نشأة وتطور وتشكيل الأحزاب السياسية في الدول النامية، والمحور الثاني يتعلق بدور الأحزاب السياسية في حل مشاكل التنمية السياسية " وبالتالي قدمت أدبيات التنمية إسهامات تتجاوز النظريات التقليدية في تفسير نشأة الأحزاب السياسية وتطورها، وخاصة وأن النظريات التي تربط نشأة الأحزاب بالبرلمان والنظم الانتخابية غير ملائمة لتفسير الظواهر الحزبية التي شهدها العالم الثالث [10].

ومن هنا يمكن القول أن الأحزاب تنشأ لحل بعض الأزمات التي تشكل أساس وظائفها في الوقت الراهن، وبالتالي يصبح قيام الأحزاب بهذه الوظائف أحد مؤشرات فاعليتها.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أزمات التنمية السياسية لا تفسر فقط نشأة الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث وإنما يمكن أن تفسر نشأة بعض الأحزاب الأوروبية من خلال أزمة الشرعية التي شكلت القضية المحورية التي دارت حولها نشأة بعض الأحزاب الأوروبية [11].

ومع ذلك فان العلاقة بين أزمات التنمية ونشوء الظاهرة الحزبية ليست علاقة كاملة فهناك العديد من الأحزاب التي ظهرت في أوقات لم يكن فيها أزمات سياسية. كما أن هناك العديد من الأمثلة على أزمات لم تؤد إلى إيجاد أحزاب سياسية، وإنما أدت إلى إيجاد حركات هدفها الضغط علي صانعي السياسة أكثر من الوصول إلى السلطة [12].

ورغم الانتقادات الموجهة إلى التحليل الطبقي للأحزاب السياسية ، ولاسيما بسبب الربط بشكل حتمي بين الحزب وطبقة معينة ، فإنه يسهم في التعرف علي أهداف ووظائف الأحزاب بصرف النظر عن شعاراتها المعلنة، حيث أن الأوضاع الاجتماعية والطبقية وظروف التطور التاريخي في مجتمعات دول العالم الثالث حملت معها أهدافا ووظائف مستحدثة للأحزاب في تلك المجتمعات من محاولة الحفاظ علي النظام القائم إلى محاولة تحقيق تحول ثوري يطيح بالأسس الاجتماعية والاقتصادية للنظام السياسي ليحل سلطة طبقات وقوي اجتماعية معينة محل طبقات وقوي اجتماعية أخري [13].

وفي الحقيقة يوجد اختلاف واضح بين الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة والأحزاب السياسية في دول العالم الثالث. ومن مظاهر هذا الاختلاف ما يلي:

1-أن هناك اختلافا فيما يتعلق بنشأة الأحزاب السياسية في دول العالم المختلفة، ويرجع ذلك إلى اختلاف الظروف التاريخية التي شهدت ظهور الأحزاب من دولة إلى دولة أخري، ويمتد هذا الاختلاف إلى ظهور الأحزاب في الدولة الواحدة حيث ظهرت بعض الأحزاب من خلال البرلمان وظهرت أحزاب أخري بتأثير عوامل من خارج البرلمان[14]، وذلك نتيجة لغياب تقاليد الممارسة البرلمانية المستقرة، التي يمكن أن تفرز أحزباً بصورة طبيعية، ويعتبر هذا ضمن عوامل أخري متعددة أدي إلى تفضيل نظام الحزب الواحد في أغلب الدول الإفريقية [15].

2-ظهرت الأحزاب في الدول الغربية المتقدمة نتيجة لعملية تطور اجتماعي واقتصادي وسياسي شهدتها هذه المجتمعات، كما أنها جاءت لتلبي احتياجات معينة ازدادت أهميتها في هذه المجتمعات، وبالتالي يمكن القول بأنها قد جاءت وليدة التطور الديمقراطي في هذه الدول الذي فرضته عوامل اقتصادية واجتماعية معينة.

3-اقترن ظهور الأحزاب في دول العالم الثالث بظروف تاريخية مختلفة عما حدث في الدول المتقدمة، فقد ظهرت الأحزاب في بعض هذه الدول بفعل أزمات تاريخية عاشتها مجتمعات دول العالم الثالث وأهمها وقوعها تحت السلطة الاستعمارية للدول الأوروبية، وهذه الأحزاب كانت مهمتها الأساسية هي تحرير بلادها من الاستعمار، ومن ثم فلم تكن في كثير من الحالات إضافة إلى الديمقراطية. وفي حالات أخري لعب الاستعمار الغربي دوراً سلبياً في إجهاض الديمقراطية الوليدة في الدول التي وقعت تحت سيطرتها الاستعمارية[16]. وبعد انتهاء الاستعمار كان التحول الديمقراطي في بعض الحالات جزءا محوريا من جهود تسوية وإنهاء الصراعات الداخلية والحروب الأهلية وخاصة في أفريقيا، مثل ما حدث في موزمبيق وليبيريا وسيراليون وتشاد وأثيوبيا، حيث كان التحول الديمقراطي جزءا من عملية تسوية الحرب الأهلية، وغالبا ما كان يؤدي التحول الديمقراطي في هذه الحالة إلى عودة نظام الحكم الذي انتصر في الحرب الأهلية إلى السلطة، وكان ذلك واضحا في تشاد وأثيوبيا وليبيريا[17].

4 -تحولت الأحزاب التي قادت حركة التحرر الوطني ضد الاستعمار إلى أحزاب سياسية وصلت في بعض الدول إلى مواقع السلطة دون أن تكون لدي القائمين عليها خبرات الممارسة الديمقراطية، وفي دول أخري وصل إلى الحكم بعض القادة العسكريين الذين لا يؤمنون بالديمقراطية، أو يرفضون تطبيق كل ما هو غربي، هؤلاء القادة قام بعضهم بإنشاء أحزاب سياسية ولكن كي تقوم بوظائف ومهام مختلفة عن الأحزاب في النظم الديمقراطية ، وساعد في اتساع هذه الظاهرة نجاح الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، وإعطاء قادة الدول المستقلة حديثا الأولوية لقضية التنمية الاقتصادية علي ما عداها من قضايا.

5-بعد قيام الأحزاب السياسية أحد مظاهر الديمقراطية، إلا أن هذه العلاقة الارتباطية تتوقف علي توافر شروط معينة ربما لم تتوافر إلا في ظروف الدول الغربية المتقدمة، أما في الدول النامية، فإن هذه الشروط لم تتوافر، وفي بعض الحالات التي توافر فيها بعض هذه الشروط تم إجهاضها بفعل السيطرة الاستعمارية، ثم بعد ذلك بفعل العديد من القضايا التي نالت أولوية خاصة على حساب الديمقراطية.

6-على الرغم من أن الكثير من دول العالم الثالث أخذ بالنظام الحزبي وتعدد الأحزاب، إلا أن هذا لم يؤد إلى تحولها إلى نظم ديمقراطية، وهذا ما يؤكد أن هناك اختلافا بين الدول فيما يتعلق بعلاقة الأحزاب السياسية بالديمقراطية [18]. فقد كان واضحا في الكثير من الحالات أن التحول الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية كان هامشيا وشكليا ويهدف إلى إرضاء الغرب طلبا للمساعدات الاقتصادية، ولذلك

كانت التعددية الحزبية شكلية ومقيدة، حيث تلجأ نظم الحكم إلى إجراء تعديلات دستورية وسياسية في اتجاه السماح بحرية تشكيل الأحزاب السياسية وإجراء انتخابات حزبية تنافسية، ولكن مع استمرار هيمنة حزب واحد مسيطر على الحياة السياسية في الدولة، وهذا هو الوضع القائم في أغلب الدول الإفريقية [19].

7-تشهد الأحزاب السياسية في بعض دول العالم الثالث معارضة لنشأتها، وتأتي هذه المعارضة كما يري "هنتنجتون" من ثلاثة مصادر مختلفة، أولها القوي المحافظة التي تري في الأحزاب تحديا للبناء الاجتماعي القائم وتهديدا لقوة النخبة المستندة إلى الميراث أو المكانة الاجتماعية. والمصدر الثاني يتمثل في قوي الإدارة التي ترفض توسيع نطاق المشاركة في الحياة السياسية لأنها تري في الأحزاب مصدرا للصراعات وبعداً عن الكفاءة والرشادة. أما المصدر الثالث يأتي من الاتجاهات الشعبية أي الذين يقبلون بالمشاركة ولكنهم لا يسلمون بضرورة تنظيمها[20]. وفي الحقيقة معارضة نشأة الأحزاب ليست قاصرة على دول العالم الثالث، وإنما مرت بها بعض الدول المتقدمة حيث اتهمت الأحزاب بتشجيعها على عدم الاستقرار وإثارة الصراعات [21].

ثانيا: محددات فاعلية الأحزاب

يعتبر الحزب مؤسسة تلعب دورا مهما في أي مجتمع باعتباره أحد التنظيمات الوسيطة بين الحاكم والمحكوم، وتتوقف فاعلية الحزب على مجموعة من الاعتبارات يوجد بصددها تباين، غير أنه يمكن توضيحها فيما يلي:

1-**توافر العناصر المؤسسية في الحزب:** يقصد بالعناصر المؤسسية تلك العناصر التي ترتبط بالتنظيم، ويعد توافر هذه العناصر مجتمعة وبشروط معينة أحد مؤشرات قياس فاعلية الحزب [22]. وبالتالي تعتبر من أهم مؤشرات فاعلية الحزب قدرة الحزب على الاستمرار بعد خروج واختفاء قيادته، بالإضافة إلى درجة التعقد التنظيمي، والوصول إلى الجماهير، وبناء قاعدة شعبية.

2-**قيام الحزب بتنمية قدراته المختلفة:** تتحقق فاعلية الحزب باعتباره مؤسسة بقيامه بتنمية قدراته المختلفة، وذلك بأن يحدد قادته نواحي الضعف والقصور ومحاولة معالجتها[23].

ويمكن القول بأن قياس قدرات الحزب يسمح بقياس فاعليته، وكذلك دراسة أنماط التفاعل والتداخل بين الحزب والبيئة المحيطة به. وباعتبار الحزب مؤسسة وبالاستفادة من تحليل " هنري مينتسبيرج". للتنظيم الفعال [24]. يمكن تحديد عناصر مهمة لقياس قدرات وفاعلية الأحزاب، وهي:

- تحديد الأهداف التي يسعي إليها الحزب
- التنظيم الداخلي لتحقيق الأهداف
- القدرة المستمرة على التطوير بما يواكب التطورات والقضايا المستجدة.

3-الأداء الوظيفي للأحزاب: يمكن قياس فاعلية الأحزاب على أساس مدي قدرتها على النهوض بالوظائف المنوطة بها من قبيل التعبير عن المصالح وتجميعها والتنشئة السياسية والاتصال السياسي والمشاركة وغيرها[25].

4 -المؤسسية وفاعلية الأحزاب: قدم "هنتنجتون" مجموعة من العناصر لقياس فاعلية المؤسسة -والتي يمكن أن نطبقها على الحزب باعتباره مؤسسة -حيث يري أن فاعلية المؤسسة تكمن في عاملين أساسيين، وهما مقدار التأييد الذي تحظى به المؤسسة من المجتمع ومقدار تطورها السياسي الذي يعتمد علي قدرة المؤسسة علي التكيف والتعقد البنائي والاستقلال والتماسك والتجانس [26].

5-الديمقراطية الداخلية في الأحزاب: تقدم دراسات الديمقراطية داخل الأحزاب مجموعة مؤشرات يمكن الاستفادة منها في دراسة فاعلية الأحزاب وهي نمط توزيع السلطة والاختصاص داخل الأحزاب، والعلاقات بين النخبة والأعضاء داخل الحزب، وأنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية. وتجدر الإشارة إلى ما يلي:

- يرتبط أيضا النظام الحزبي بالديمقراطية الداخلية في الأحزاب بعلاقة تفاعلية، حيث تؤثر طبيعة النظام الحزبي على الديمقراطية الداخلية في الأحزاب، فقد يؤدي استقرار ورسوخ النظام الحزبي المقترن بتطور ديمقراطي للنظام السياسي إلى توفير ودعم الديمقراطية داخل الحزب، وفي حالات أخري قد يؤدي هذا الاستقرار إلى إضعاف هذه الديمقراطية، وتزايد قوة الوضع السياسي لقيادات الأحزاب.
- تؤثر طبيعة النظام الانتخابي المعمول به في إطار النظام الحزبي على الديمقراطية داخل الأحزاب، لأن نظام الانتخابات بالقائمة الحزبية يتيح لقيادات الحزب السيطرة على الأعضاء والعناصر النشطة في الحزب بسبب تحكمها في عملية الترشيح للبرلمان، أما في الانتخاب الفردي يكون للعضو إمكانية الخروج على حزبه وترشيح نفسه مستقلا عن الحزب إذا اختلف مع قيادته [27].

وبالتالي تعرضت الأدبيات المتعلقة بالأحزاب السياسية لمجموعة من العوامل التي تؤثر على فاعلية الأحزاب وقيامها بوظائفها إما بدعم فاعلتها وإما بوضع مجموعة من القيود المؤثرة بالسلب عليها، ومن هذه العوامل ما يتعلق بالنظام الحزبي والنظام الانتخابي والمؤسسات السياسية والتنظيم الحزبي.

1- النظام الحزبي

تختلف النظم الحزبية من نظام سياسي لآخر، ومن مرحلة لأخري، وذلك تبعا للعديد من العوامل المجتمعية، ومن أهم المحاولات لتصنيف النظم الحزبية ما قدمه "راناي" و"ديفرجيه" و" الموند" و"سارتورى و"ميركل " وكان القاسم المشترك هو نظام الحزب الواحد ونظام الحزبين ونظام التعدد الحزبي، ولكن عدد الأحزاب في النظم التعددية الحزبية ليس هو العامل الحاسم، كما أنه ليس مهما إلا بقدر ارتباطه بحجم التفاعل بين الأحزاب. وهذا لا يتحقق إلا في ظروف معينة، فقد يكون عند الأحزاب كبيرا لكن كثافة التفاعل

منخفضة إلى حد لا يتناسب مع هذا العدد، وبالتالي الاعتماد على مؤشر واحد لا يعطي صورة حقيقية، ويمكن التركيز على مجموعة عناصر أساسية منها[28]:

- مركز النظام الحزبي: ويعني وجود حزب في المركز، ويكون خارج المنافسة، ومن ثم يصعب احتمال تداول السلطة بين الحزب المسيطر وما عداه.
- مصداقية الأحزاب: من المفترض أن يتسم الحزب بالمصداقية، أي التماثل بين الوعود التي يقدمها في الحملة الانتخابية والسياسات التي ينفذها بعد فوزه في الانتخابات، وبالتالي فإن المصداقية –ضمن عوامل أخري –تعظم فرصته في نيل التأييد.

ويمكن القول بوجود مجموعتين كبيرتين في إطار النظم الحزبية المعاصرة، تتضمن كل منهما تصنيفات فرعية على النحو التالي:

- النظم الحزبية التنافسية، ويدخل في إطارها نظام الحزبين الذي يتسم بوجود حزبين يسعي كل منهما إلى الفوز في الانتخابات والوصول إلى السلطة بمفرده. كما يدخل في نطاق النظم الحزبية التنافسية نظام تعدد الأحزاب الذي يتسم بوجود مجموعة من الأحزاب المتنافسة ولا يستطيع أي منها الوصول إلى أغلبية برلمانية تمكنه من تشكيل الحكومة، وبناء على ذلك تشكل حكومات ائتلافية.
- النظم الحزبية غير التنافسية، وتتسم هذه النظم بسيطرة حرب بعينه علي مقاليد السلطة السياسية، ويدخل في نطاق هذه النظم النمط الشمولي مثل تجربة الدول التي تبنت الفلسفة الماركسية اللينينية، والنمط التسلطي الذي يحتكر السلطة السياسية ويفتقر إلى أيديولوجية محددة ويقوم بقمع المعارضة خارجه، وأخيرا النمط المهيمن غير التسلطي وهو يوجد عادة في النظم السياسية التي تشهد وجود حركات وطنية أسهمت بدور محوري في تحقيق التحرر الوطني، ويعكس هذا النمط الطبيعة الانتقالية للنظم السياسية المتحولة [29].

2–النظام الانتخابي

تشجع بعض النظم الانتخابية قيام الأحزاب السياسية، بينما تعمل نظم أخري من خلال المرشحين الأفراد فقط. وتتأثر طبيعة النظم الخاصة بالأحزاب السياسية التي يتم تطويرها إلى حد كبير بالنظام الانتخابي، وخاصة فيما يتعلق بعدد الأحزاب السياسية الفاعلة في الهيئة التشريعية وأحجامها وكذلك الأمر بالنسبة للتماسك والانضباط الداخليين ضمن الأحزاب، إذ تساعد بعض النظم الانتخابية على ظهور التيارات المتباينة ضمن الحزب الواحد حيث تتصارع أجنحته المختلفة فيما بينها باستمرار، بينما تدفع نظم أخري نحو التوحيد ونبذ الانشقاقات الداخلية. ويمكن للنظم الانتخابية التأثير في كيفية قيام الأحزاب السياسية بحملاتها الانتخابية، وفي سلوكيات القيادات السياسية، بما يسهم في تحديد ما يكون عليه الوضع السياسي العام، وقد تدفع هذه النظم بالأحزاب السياسية نحو تشكيل التحالفات فيما بينها أو على العكس من

ذلك بأن تبتعد عن تلك الممارسة. وقد توفر النظم الانتخابية محفزات للأحزاب السياسية لتوسيع قاعدتها الشعبية على أوسع نطاق ممكن، أو لحصرها في أطر ضيقة ضمن نطاق القبيلة أو صلة القرابة.

وبالتالي فالنظم الانتخابية المختلفة من شأنها أن تفاقم من حدة التوتر والصراع في مجتمع ما أو أن تسهم في تهدئته، فإذا لم ينظر للنظام الانتخابي علي أنه نظام عادل وأن الإطار القانوني القائم قد يمكن المعارضة من الفوز في الانتخابات القادمة، فقد يتجه البعض للعمل خارج النظام، بما في ذلك اللجوء إلى الوسائل العنيفة [30].

ويري البعض أن نظام الأغلبية يؤدي إلى حزبين في الأمد الطويل، أي أنه يحد من فرص الأحزاب في التطلع إلى نيل الأغلبية، أما نظام التمثيل النسبي فيؤدي إلى تعددية حزبية [31]. ففي تونس أصر النظام السياسي رغم مطالب المعارضة على الاستمرار في الأخذ بقاعدة الأغلبية المطلقة بالنسبة للانتخابات البرلمانية، وهو ما يعني حرمان أحزاب المعارضة في الفوز فيها، والدليل علي ذلك قيام النظام عام 1993 بإدخال بعض التعديلات علي القانون الانتخابي تم بموجبها تخصيص 19 مقعدا للأحزاب التي لم يفز مرشحوها في الانتخابات –والمقصود بها أحزاب المعارضة –علي أن توزع هذه المقاعد وفق القاعدة النسبية. وفي الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام 1999 ثم رفع الحصة المقررة لأحزاب المعارضة إلى 34 مقعدا [32].

وفي الحقيقة فإن أي نظام انتخابي لن يعمل بنفس الطريقة في دول مختلفة. فعلى الرغم من وجود بعض التجارب المتماثلة في أنحاء مختلفة من العالم، إلا أن نتائج أي نوع من النظم الانتخابية تعتمد إلى حد كبير على السياق الاجتماعي والسياسي حيث يتم تطبيقها. وعلى سبيل المثال، فبالرغم من وجود توافق عام حول حقيقة مفادها أن نظم الأغلبية تؤدي إلى ارتكاز النظام السياسي علي وجود حربين اثنين بينما تؤدي النظم النسبية إلى التعددية الحزبية، إلا أن نظام الفائز الأول لم يسهم مؤخرا في تكتل مجموعات الأحزاب السياسية ضمن أحزاب كبيرة في بعض الديمقراطيات مثل كندا والهند، كما أنه لم يؤدي إلى قيام أحزاب سياسية متماسكة في غينيا الجديدة. في نفس الوقت، فلقد نتج عن النظام النسبي سيطرة الحزب الواحد في ناميبيا وجنوب أفريقيا ودول أخري.

وبشكل عام فإن النتائج المترتبة على اختيار النظام الانتخابي تعتمد على عوامل متفرقة، مثل تركيبة المجتمع الأيديولوجية، والدينية، والعرقية، والقبلية، واللغوية والطبقية، أو ما إذا كان المجتمع المعني بتمتع بديمقراطية راسخة أم ناشئة، أو إذا ما توفر في الدولة نظام حزبي متماسك أم أن أحزابه ما زالت في بداية تكوينها، وما هو عدد الأحزاب الجادة والفاعلة فيه[33].

3–المؤسسات السياسية

يقصد بهذه المؤسسات–بالأساس–المؤسسات التشريعية والتنفيذية، ويتمثل دور هذه المؤسسات فيما تفرضه من قيود على بعض الأحزاب مقابل ما توفره من فرص لأحزاب أخري تعزز وضعها السياسي، وبالتالي

يظهر تأثير دور هذه المؤسسات إما في تقوية وضع بعض الأحزاب وإضعاف غيرها وإما في تحقيق التقارب بين الأحزاب أو تعميق التفاوت بينها. ومن هنا تبرز أهمية دراسة دور هذه المؤسسات، وخاصة المؤسسات التنفيذية في علاقتها بالأحزاب سواء الحزب الحاكم أو ما عداه. وهذه مسألة بالغة الأهمية في حالة دول العالم الثالث.

وفي هذا الإطار، فإن نظم الحكم في بعض دول العالم الثالث همشت بقوة من فاعلية وقوة المؤسسات التشريعية والفضائية، فقد تم إنشاء هذه المؤسسات في غالبية الدول الأفريقية كجزء من مؤسسات الدولة الحديثة، ولكن وجودها كان شكليا في أغلب الأحوال، ولم يكن لها أي دور حقيقي في سياسة الدولة وكانت الوظائف التشريعية والرقابية للبرلمانات الأفريقية معطلة في أغلب الأحيان (34). وفي الجزائر كان ضعف المؤسسات السياسية وعدم استقلاليتها وعجزها عن استيعاب كل القوي الموجودة في المجتمع وسيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية من العوامل الداخلية التي ساهمت في التحول نحو التعددية السياسية. كما يعتبر عدم وجود هذه المؤسسات أيضا من العوامل التي ساهمت في تعثر التحول نحو التعددية، واتضح ذلك بإلغاء الانتخابات التشريعية التي أجريت عام 1991، وأسفرت في جولتها الأولي عن فوز جبهة الإنقاذ (35).

وبالنظر إلى السلطة التنفيذية فهي التي تشرف على العملية الانتخابية بداية من تحديد وإعداد الجداول الانتخابية وتقسيم الدوائر الانتخابية والهيمنة على كافة إجراءات الترشيح والدعاية الانتخابية للمواطنين والأحزاب.

وبالتالي فإن من سمات عملية التحول للتعددية في معظم دول العالم الثالث أن تقود النخبة الحاكمة عملية التحول وتسيطر على خطواتها، ومن ثم تتم عملية التحول في سياق استمرارية للنظام وسياساته. ففي مصر قاد التحول نحو التعددية النخبة الحاكمة في ظل التنظيم السياسي الواحد، فكان السادات محور عملية التحول. وبالتالي خضعت تجربة التعددية لضوابط وقيود من قبل السلطة التنفيذية التي شرعت في البدء بعملية التحول الديمقراطي وحرصت على عدم الفصل بين الحزب الحاكم والدولة(36).

كما أن بعض التجارب الحزبية في دول العالم الثالث تقدم مثالا مهما لدور القضاء في النظام الحزبي، وخاصة من حيث الاعتراف بشرعية تأسيس العديد من الأحزاب القائمة بعد رفض طلبات تأسيسها من اللجان المعنية. فقد لعب القضاء دورا مهما في إعادة رسم الخريطة الحزبية المصرية وذلك بالموافقة على قيام معظم هذه الأحزاب، وأيضا من الأحكام ذات الشأن ما قضت به محكمة القضاء الإداري لمجلس الدولة بوقف قرار وزير الداخلية بإعلان نتيجة انتخابات مجلس الشعب أكثر من مرة، فضلا عن ما قضت به المحكمة الدستورية العليا من عدم دستورية نظام الانتخابات بالقائمة، وتنهض تلك الأحكام المخالفة للسلطة التنفيذية دليلا علي دور القضاء المصري في التحول الديمقراطي ودعم التعددية السياسية (37).

4-التنظيم الحزبي:

التنظيم الحزبي هو الإطار الذي يحدد الشكل الذي يتخذه نشاط الحزب لتحقيق أهدافه، وهو الذي يحدد مركز العضو بالحزب وكذلك مراكز الهيئات القيادية. ولا تعطي الأحزاب أولوية للتنظيم الحزبي، خاصة في الدول النامية، باستثناء الأحزاب ذات الطابع الأيديولوجي.

ويرجع ضعف الاهتمام بالتنظيمات الحزبية إلى انشغال الأحزاب بعلاقاتها بالنظام السياسي والعمل السياسي العام والمباشر، على حساب التنظيم. وتزداد أهمية التنظيم الحزبي في الأحزاب الجماهيرية، لأن تلك الأحزاب تسعي إلى الحشد الجماهيري، ومن ثم يفترض أن تنظم هذه الجماهير ضمن تنظيمات الحزب الداخلية. وتختلف تنظيمات الحزب وفق السبل التي يطرحها لتحقيق أهدافه، وبشكل عام يكون التنظيم أكثر صرامة في الأحزاب الأيديولوجية (38).

وبالتالي يعد التنظيم الحزبي أحد مكونات الحزب السياسي، إضافة إلى الهدف والبرامج، ويلعب دورا هاما في تحديد قدرة الأحزاب وفاعليتها، وهذا الدور يتم من خلال خصائص التنظيم الحزبي وأنماط العلاقات داخل الحزب، والقوة التنظيمية للحزب، وهي مدى اقتراب الحزب من أن يكون مؤسسة فعالة في التأثير على الجماهير، ويمكن قياسها من خلال التعقد التنظيمي والقدرة على تقديم برنامج للحزب(39)، وهي نفس المؤشرات التي قدمها "هنتنجتون"، وتشمل التكيف والتعقد البنائي والاستقلال والتماسك والتجانس (40):

- القدرة على التكييف: تشير إلى قدرة الحزب على التغير بتغير البيئة المحيطة به، فكلما ازدادت قدرته على التكيف ازدادت فاعليته؛ ويمكن قياس القدرة على التكيف من خلال تناول الأحزاب للقضايا المثارة في المجتمع والتعرف علي العمر الجيلي للحزب بمعني عنصر التجديد في النخبة والقيادة، وأيضا العمر الزمني للحزب.
- درجة التشعب والتعقد التنظيمي: ويقصد بها وجود لجان فرعية ومتشعبة في الأقاليم ووجود مؤتمر عام للحزب، ولكن التشعب والتعقد التنظيمي غير كاف في حد ذاته، حيث من المهم معرفة هل أسهم هذا التعقد والتشعب في تحقيق شعبية وجماهيرية للحزب أم لا.
- الاستقلال: يقصد به ألا يكون الحزب خاضعا لأية جماعة خارجية عنه تتدخل في أعماله وتؤثر عليه، وهذا يعني قدرة الحزب على بلورة برامجه بمعزل عن تأثيرات السلطة السياسية والتيارات الأخرى.
- التماسك والتجانس: يقصد به درجة وعي وقدرة أعضاء الحزب على حل خلافاتهم وتحقيق أهدافهم، ويمكن معرفة ذلك من خلال ظروف التغير القيادي ومدي ولاء الأعضاء للحزب، وطبيعة الخلافات المثارة داخل الحزب. وبالتالي تعد قدرة الحزب علي استيعاب وإدارة التنافس بين الأجنحة المختلفة بطريقة سلمية مؤشرا على فاعلية الحزب وتماسكه.

وتنبع أهمية هذه التنظيمات من كونها هي التي تقرن الصلة بين أصغر وأكبر وحدة داخل الحزب السياسي، وبواسطتها يقوم الحزب بتعريف أعضائه خاصة والجماهير الأخرى عامة بمواقف الحزب من خلال نشراته ومؤتمراته الجماهيرية ...الخ.

وتختلف التنظيمات الحزبية بين الأحزاب وفقا لطريقة اختيار أعضائها وطريقة اختيار القيادات الحزبية والوظائف التي تضطلع بها. كما أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تتحكم في طبيعة الأحزاب السياسية من الداخل من حيث كونها تميل للمركزية أو اللامركزية، ويمكن حصر تلك العوامل في نشأة الحزب وتطوره التاريخي وطريقة تمويل الحزب ونظامه المالي وطريقة الانتخاب المتبعة في الدولة(41).

ثالثا: وظائف الأحزاب في النظم السياسية المعاصرة

تباينت الآراء والاتجاهات التي تناولت دراسة وظائف الأحزاب في النظم السياسية المعاصرة. فيري البعض أن الأحزاب السياسية هي نتاج تلاقي عوامل عديدة، وهي أحد العناصر المؤثرة في الحياة السياسية. في حين يري الماركسيون أن الحزب هو أداة في يد طبقة البروليتاريا لأجل تحقيق الدكتاتورية ولأجل توطيدها وأنه وسيلة للاستيلاء على الحكم (42).

ورغم هذا يتفق معظم دارسي الأحزاب السياسية على أن الأحزاب تؤدي وظائفها بغض النظر عن طبيعة النظام الحزبي، سواء كان نظام حزب واحد، أو نظام تعدد الأحزاب، فيؤكد "لابالومبارا" أنه أينما وجد الحزب السياسي فإنه يؤدي مجموعة من الوظائف على اختلاف النظم السياسية، سواء في دول تقوم على التعددية السياسية أو في دول تقوم على النظام الشمولي(43). ويقدم سيجموند نيومان أربع وظائف للأحزاب السياسية سواء كان النظام ديمقراطيا أو شموليا، الوظيفة الأولى هي تنظيم الإرادة وتوضيح أفكار ومبادئ الحزب، أما الوظيفة الثانية فهي إدماج المواطنين في الحزب وتعليمهم الالتزام السياسي ، وثالث هذه الوظائف أن يمارس الحزب دوره كوسيط بين الحكومة والرأي العام ، والوظيفة الرابعة انتخاب القادة ، ولذلك يهيئ فشل الأحزاب في القيام بهذه الوظائف في النظم الديمقراطية المناخ لصعود الحركات الراديكالية التي يصبح هدفها النضال من أجل نظام سياسي جديد، وبالتالي فالاختلاف في ممارسة هذه الوظائف بين النظام الديمقراطي والشمولي يكمن في الفرق بين خصائص النظامين الديمقراطي والشمولي(44). أما في النظم التعددية السياسية المقيدة، فتمارس الأحزاب هذه الوظائف بصورة منقوصة، وبدرجات مختلفة تتفاوت من نظام لآخر. ويتوقف ذلك على حجم القيود المفروضة على حركتها، ومدي تدخل السلطة في نشاطها، ومدي قدرة هذه الأحزاب على مواجهة هذه القيود وتجاوزها.

وبعيدا عن هذه الاتجاهات والتباينات، قدمت أدبيات الأحزاب السياسية عدة وظائف أهمها: تجميع المصالح، والتجنيد السياسي، والمشاركة السياسية، والتنشئة السياسية، والشرعية السياسية، والتكامل القومي

والتي يمكن تناولها في ضوء محددات الفاعلية السابق الإشارة إليها للتعرف علي مدي فاعلية الأحزاب السياسية في القيام بهذه الوظائف.

1- تجميع المصالح

يقصد بها تحويل المطالب إلى بدائل لسياسة عامة، وقد عبر البعض عن هذه الوظيفة بتعبيرات أخرى مثل صياغة القضايا، أو تنظيم الإرادة أو صنع الرأي العام (45). ويستطيع الحزب ممارسة هذه الوظيفة من خلال مؤتمراته الحزبية وتلقي الشكاوي والمطالب، ويقوم بعملية موازنة ومساومة محاولا التوصل إلى تسوية لهذه المصالح المختلفة في صورة اقتراح سياسات معينة (46). وتنعكس أهمية ممارسة الحزب لهذه الوظيفة على استقرار الرأي العام، والتقليل من حجم التوتر في المجتمع، حيث تقوم بتحديد الآراء الفردية وتعميقها وإضفاء الطابع الرسمي التنظيمي عليها، وبالتالي يظل الرأي العام متقلبا ومتغيرا بدون الأحزاب (47).

كما ترتبط هذه الوظيفة باستقرار النظام السياسي، حيث يتم التقليل من عبء المطالب علي صانعي القرار وبالتالي الاستجابة لها بشكل فعال.

وحقيقة لا تقوم الأحزاب بهذه الوظيفة بمفردها حيث يبرز دور جماعات المصالح بجانب دور الأحزاب السياسية في ممارسة هذه الوظيفة، على أساس أن كليهما يهدف – أولا إلى تعبئة المصالح الكامنة في الرأي العام لتنظيم مشاركة الأفراد في توجه عام. وثانيا أن كليهما يلعب دور المتحدث باسم المصالح المتباينة في عملية صنع السياسة. ويتضمن هذا الدور –ثالثا–مسئولية تحويل المطالب المرسلة إلى سياسة عامة، ويتحدد في هذه المسئولية الفارق بين وظيفة الحزب ووظيفة جماعات المصالح، حيث يقتصر دور الأخيرة على تعبئة وتمثيل المصالح في عملية صنع القرار، بينما يقوم الحزب بعملية فرز للمطالب والمصالح، ومن ثم صياغة أكبر عدد من البدائل السياسية (48). وبهذا المعني، لا تقتصر الأحزاب على الدور السلبي المتمثل في نقل الرغبات الفردية إلى صانعي السياسة العامة، ولكن على العكس، فإن الأحزاب السياسية تلعب دور المنظم لتكوين الأفكار الجديدة وإنشاء شبكة اتصالية لهذه الأفكار، وذلك لربط الجماهير مع القيادات بطريقة تمكن من توليد القوة السياسية وتهيئتها وتوجيهها(49).

ومن الواضح أن قدرة الأحزاب على ممارسة وظيفة تجميع المصالح في دول العالم الثالث ذات نظم التعددية الحزبية المقيدة تتحجم كثيرا كنتيجة للقيود والضوابط التي تضعها النخبة الحاكمة وحزبها المسيطر على نشاط الأحزاب ويتم ذلك عبر عدد من الوسائل يمكن إيضاحها على النحو التالي(50):

– استمرار سيطرة الحزب الحاكم ونجاحه الدائم في الانتخابات يؤدي إلى ضعف الإقبال الجماهيري على الأحزاب الأخرى لاعتقادهم في عدم قدرة هذه الأحزاب على توصيل مطالبهم أو تحقيقها.

– سيطرة الدولة علي أجهزة الإعلام ووسائل الاتصال بالجماهير–المسموعة والمرئية–وعدم السماح لأحزاب المعارضة بالتواصل مع الجماهير من خلال هذه الوسائل.

– التحكم عبر النظم الانتخابية والإشراف على عملية التصويت في تحديد وصول أحزاب المعارضة للمجالس التشريعية والنيابية والمحلية وهي من المؤسسات التي يفترض أن يمارس من خلالها الحزب المعارض دوره كمجمع ومعبر عن المصالح ومقترح للبدائل السياسية.

ونتيجة لذلك تصبح الوسائل غير المؤسسية والعلاقات الشخصية بالمسئولين في الدولة هي الوسائل الفعالة في توصيل المطالب واقتراح السياسات، ويرتبط ذلك بقوة الحزب وحركته ، وتصبح الجريدة الحزبية هي وسيلة الاتصال الفعالة بالجمهور، وأيضا تتقلص وظيفة التعبير عن الرأي العام ليصبح الحزب قناة للتعبير عن السخط العام ونقد الحزب المسيطر، فضلاً عن قيام الأحزاب بالتعبير عن مصالح وتوجهات قوي محجوبة عن الشرعية، وهي قوي لا تجد الإطار الشرعي أو القنوات الشرعية المعبرة عنها لعدم سماح النظام لها بتكوين أحزاب خاصة بها، وقد يؤدي وجود هذه التيارات داخل الحزب المعارض إلى خلق معوقات ومشاكل تهدد وحدته وتماسكه وقدرته علي اتخاذ القرار.

وهذا ما حدث في مصر بعد صدور القانون 114 لسنة 1983 والخاص بانتخابات مجلس الشعب بالقائمة مع التمثيل النسبي، حيث وفقا لهذا القانون يكون انتخاب اعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية ووجوب حصول أي حزب سياسي علي 8% من أصوات الناخبين على مستوى الجمهورية كحد أدنى لتمثيله داخل مجلس الشعب، مما دفع كل من حزب الوفد والإخوان للتحالف في انتخابات 1984. ولأن هذا التحالف لم يستند على أساس أيديولوجي أو مبادئ مشتركة يقوم عليها أدي إلى خلافات داخل حزب الوفد وانهيار هذا التحالف [51].

2–التنشئة السياسية

تشير التنشئة السياسية إلى تلك العملية التي يكتسب بواسطتها المواطنون الاتجاهات والمشاعر تجاه النظام السياسي، وتحدد دورهم في هذا النظام، وهي تعني العملية التي يتم بموجبها تلقين الاتجاهات والقيم السياسية والاتجاهات والقيم الاجتماعية ذات الدلالة السياسية، وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طيلة حياته، وهي آلية لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع أو لخلق ثقافة سياسية جديدة [52].

وبالتالي تعتبر التنشئة السياسية العملية التي من خلالها ينقل المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل، ثم تقوم هذه العملية بدورها في المحافظة على المعايير والقواعد والمؤسسات السياسية التقليدية، وفي الوقت ذاته تمثل وسيلة أو أداة للتغير السياسي والاجتماعي. وتختلف طبيعة التنشئة السياسية من وقت لآخر تبعا لاختلاف البيئة والظروف الاجتماعية والسياسية التي يعيشها المجتمع، فعملية التنشئة مرتبطة–إلى حد كبير –بطبيعة الكيان السياسي وما يسوده من أيدولوجية وما يتبناه النظام القائم من سياسات وأساليب في تنظيم الناس وتوجيههم نحو هدف مشترك[53].

وتؤدي التنشئة السياسية العديد من الوظائف، أهمها تلقين الأفراد الثقافة السياسية القائمة، والحفاظ علي بعض التقاليد والأنماط الثقافية السائدة، أو تطوير بعضها أو خلق قيم جديدة ملائمة للظروف السياسية الجديدة (54).

وتقوم الأحزاب بدور هام في التنشئة السياسية من خلال تقديم كافة المعلومات عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وإعداد الكوادر السياسية، ولذلك يعد الحزب السياسي احدي أدوات التنشئة السياسية، فهو أحد الأبنية الاجتماعية القليلة التي تستطيع التأثير في الحركة السياسية لأعداد كبيرة من المواطنين علي أساس منضبط ومنظم، ويمكن التمييز في هذا السياق بين نوعين من التنشئة السياسية تمارسها الأحزاب، النوع الأول وهو تدعيم الثقافة السياسية السائدة وكفالة استمراريتها. وهنا يمكن التمييز بين حالتين ترتبطان بدور الأحزاب في دول تعاني من تعددية مجتمعية (عرقية، قبلية، طائفية، دينية، لغوية)، وهما:

- اتجاه الأحزاب إلى تدعيم الثقافات الفرعية المختلفة في المجتمع مما يعرقل عملية التكامل القومي ويضعف فاعليته وكذلك شرعية النظام السياسي مثل حالة لبنان إبان الحرب الأهلية الثانية 1975-1990.
- اتجاه الأحزاب إلى دعم تجانس الثقافة السائدة والقائمة على قبول التعددية والتنوع في الآراء والمصالح بين مختلف الجماعات مع الحفاظ على وتطوير الوحدة والتكامل بينها في إطار هذا التنوع، مما يضمن تمتع النظام السياسي بقدر كبير من الفاعلية والشرعية.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية ورغم تفجير اضطرابات عنصرية من حين إلى آخر، يقطع الحزبان الديمقراطي والجمهوري الخطوط والانقسامات العنصرية والطبقية والإقليمية ويعتمدان على رموز سياسية عامة كالدستور والأمة والفكرة المتعلقة بما يسمي الحلم الأمريكي" كمكون للثقافة الأمريكية. ولهذا يقال أن الأحزاب الأمريكية تساعد في دعم تجانس الثقافة السياسية علي نحو يزيد معه قدرة النظام السياسي على أداء وظائفه.

أما النوع الثاني فهو إدخال تغيرات هامة في أنماط الثقافة السياسية السائدة وذلك في ظل ظروف التغير الاقتصادي والاجتماعي، وذلك لتغيير المجتمع من أجل بناء مجتمع جديد وثقافة جديدة، ونتيجة لذلك يزداد دور الأحزاب في عملية التنشئة السياسية في ظل هذه الظروف (55). لكن يتوقف دور الأحزاب في القيام بهذه الوظيفة بالدرجة الأولى على مدى قوة الأحزاب في تأديتها وإثبات فاعليتها وعلى قدرتها في التأثير على الجماهير والتأثر بهم، وبعلاقاتهم بالمؤسسات السياسية الأخرى في النظام السياسي (56).

ولا شك أن الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية في هذا الشأن يؤثر تأثيرا كبيرا على المشاركة السياسية للفرد وعلى عملية التجنيد السياسي للمناصب العامة، فالقيم والاتجاهات والمعارف التي يقدمها الحزب السياسي لأعضائه والمجتمع يكون لها تأثير على السعي السياسي والاجتماعي لهذا الفرد، فإما أن تشجعه

على الاهتمام بقضايا مجتمعه وتحثه على المشاركة السياسية أو تكون عكس ذلك. وهذا يتضح بالنظر إلى وظيفة التنشئة السياسية في علاقاتها بظواهر أخري، ففي إطار التنشئة والمشاركة السياسية تؤثر الاتجاهات والمعارف التي تتجمع لدي الفرد من خلال عملية التنشئة المبكرة على استجابته لمختلف المنبهات السياسية، وبالتالي على مشاركته في الحياة السياسية، فهي إما أن تشجع علي الاهتمام بقضايا المجتمع وممارسة النشاط لسياسي، وإما أن تكون ضد ذلك. كما أن السلوك السياسي امتداد للسلوك الاجتماعي، فكلما كان الفرد مشاركا على الصعيد الاجتماعي، كلما كان احتمال مشاركته في الأنشطة السياسية اكبر، والعكس بالعكس.

وترتبط أيضا التنشئة بالتجنيد السياسي، حيث يمكن أن تساهم الأسرة في إعداد الفرد لمركز سياسي معين كأن ينجح الوالدان في إقناع الأبناء بالانضمام للحزب نفسه الذي يؤيدانه، أو بممارسة مهنة سياسية أو إدارية وتعمل الأحزاب والنقابات كأدوات لتأهيل البعض لتولي مناصب قيادية معينة.

كما ترتبط التنشئة بالاستقرار السياسي حيث يشير الاستقرار السياسي إلى قدرة النظام على القيام بوظائفه بشكل فعال، من بين هذه الوظائف التنشئة السياسية. وبقدر ما تؤدي التنشئة السياسة إلى الاستقرار السياسي بقدر ما يؤدي الانقطاع فيها إلى حالة من عدم الاستقرار، ويمكن أن يحدث ذلك في عدد من الحالات الآتية: منها التعارض بين أنماط التنشئة السائدة وبين الأبنية السياسية الجديدة، واختلاف نمط تنشئة الجماهير عن نمط تنشئة الصفوة، وتباين أنماط التنشئة بين الأجيال [57].

3. المشاركة السياسية

تمثل المشاركة السياسية أحد الأدوار المهمة التي يقوم بها الحزب السياسي، حيث يقدم للمواطن أداة وطريقة لتنظيم نفسه مع الآخرين الذين يشاركونه الرأي أو الفكر أو العقيدة السياسية، وتجميع أنفسهم لممارسة التأثير على السلطة الحاكمة، سواء على المستوي المحلي أو المستوي القومي، ويصبح الحزب بذلك احدي قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم، واحدي الأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة والإسهام في الحياة العامة ومن ثم يكون الحزب إطارا للحركة وأداة للمشاركة [58].

ويري البعض أن المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم، وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر[59].

وعلى الرغم من أن الأحزاب السياسية تقدم الإطار الأكبر أهمية أو الأكثر ملاءمة لتحقيق المشاركة، إلا أن مجرد وجود الأحزاب لا يضمن بذاته تحقيق المشاركة السياسية، حيث تكشف العديد من الدراسات عن دور بعض العوامل في دعم أو إعاقة عملية المشاركة والتي منها ما يلي:

- النظام الانتخابي: حيث يؤدي تعقده إلى إعاقة المشاركة الإيجابية.

-نطام التمثيل السياسي: الذي قد يقدم تمثيلا حقيقيا للمجتمع، وقد يتجاهل بعض الفئات.

-تخصص الأبنية السياسية: يوضح مواضع تأثير المشاركة، في حين يؤدي عدم التخصص إلى نوع من الغموض في العملية السياسية.

-الاستقرار الحكومي: حيث يؤدي عدم الاستقرار الحكومي إلى تحويل العملية السياسية إلى عملية تشوبها الفوضى.

-استقرار النظام السياسي: حيث يخلق تعرض النظام السياسي لتغيرات راديكالية من قبيل الثورات والانقلابات عدم ثقة في النظام.

-وضوح السياسات: حيث يؤدي عدم وضوح السياسات إلى غموضها وعدم تفهمها من قبل المواطن العادي، وبالتالي إلى إعاقة عملية المشاركة (60).

-حق تنظيم الأحزاب: حيث إن عدم إعطاء هذا الحق يحرم بعض القوى الاجتماعية من المشاركة السياسية السلمية، ويجعلها تتجه إلى العنف.

تداول السلطة: حيث إن عدم تداول السلطة يفقد الحزب المعارض أهميته كقناة بين الحاكم والمحكوم، وكمساهم في صنع السياسات العامة (61).

وتضم المشاركة السياسية عديدا من الأنشطة، والتي تقسم إلى أنشطة تقليدية وأخرى غير تقليدية. ويعتبر التصويت ومتابعة الأمور السياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات، والاجتماعات العامة والمشاركة في الحملة الانتخابية، والانضمام إلى جماعات المصالح، والانخراط في عضوية الأحزاب والاتصال بالمسئولين والترشيح للمناصب السياسية من أبرز الأنشطة التقليدية. كما يعتبر التصويت من أكثر هذه الأنشطة شيوعا، حيث تتم ممارسته سواء في النظم الديمقراطية أو السلطوية أو الشمولية، ولكن مع اختلاف الدلالة ودرجة التأثير، ففي النظم الديمقراطية هو آلية للمفاضلة بين المرشحين واختيار شاغلي المناصب السياسية ويتم في ظل اكبر درجة من الحرية. أما في النظم السلطوية والشمولية، فيعد التصويت أداة للدعاية وكسب التأييد والشرعية أكثر منه أداة للاختيار السياسي الواعي أو للمشاركة السياسية (62).

وتتوقف ممارسة حق التصويت على عوامل متعددة، منها الإطار القانوني الحاكم للمنافسة الحزبية وللعملية الانتخابية، والأوضاع الاجتماعية كالتعليم والفقر وغير ذلك.

أما الأنماط التقليدية الأخرى للمشاركة فينخرط فيها عدد محدود من الأفراد، يستوي في ذلك النظام الديمقراطي والنظام التسلطي، والسبب في ذلك أنها عادة ما تتطلب وقتا أطول وجهدا اكبر مما يتطلبه التصويت، وهذا أمر يتجاوز قدرات وإمكانات معظم المواطنين.

وجدير بالذكر أن بعضا من هذه الصور للمشاركة قد تغيب في بعض النظم، فهناك دول لا تعرف الانتخابات العامة وتحظر بعض الدول عقد الاجتماعات العامة، وفي بعضها الآخر لا وجود للتنظيمات

الحزبية والمصلحية، ومن ناحية أخري تتفاوت أهمية نفس نمط المشاركة من دولة إلى أخري، ومن فترة إلى أخري داخل الدولة الواحدة (63).

أما الأنشطة غير التقليدية فتشتمل على أنشطة قانونية، مثل تقديم الشكاوي، وأنشطة غير قانونية كالتظاهر والاغتيال والثورة. ويلجأ المواطنون إلى هذه الأعمال للتعبير عن مطالبهم أو الاحتجاج على سياسات الحكم حينما تنعدم المسالك الشرعية، أو يبدو اللجوء إليها غير ذي جدوى. ومع وجود استثناءات محدودة فإن الوسائل غير التقليدية بصفة عامة تعد وسائل الجماعات التي تسعي إلى تغيير وضعها القائم (64). وفي هذا الإطار تناول الموند وباول أزمات التنمية واعتبرا المشاركة إحدى هذه الأزمات التي يمكن أن تواجه النظام السياسي. وقد قصد بها كثافة المطالب من أجل المشاركة في صنع القرارات من جماعات ومستويات عديدة في المجتمع (65). وتوجد أنماط مختلفة لاحتمالات ردود فعل الحزب الحاكم منها ما يلي:

1-قمع المطالب والحد من المشاركة: ويرجع ذلك إلى الحفاظ علي مكتسبات الطبقة المسيطرة، وامتيازاتها الاقتصادية ومكانتها الاجتماعية. ويري البعض دوافع متعددة مرتبطة بقمع المشاركة، أولها يرجع إلى تهديد نظام القيم الذي تتبناه النخبة الحاكمة سواء كانت تلك القيم دينية أو اجتماعية أو اقتصادية. ويرجع ثانيها إلى مدي الإجماع السائد في المجتمع فيما يخص نظام التمثيل النيابي، بمعني أنه إذا كانت فكرة الحكم النيابي ذات أولوية متأخرة مقارنة بغيرها من القيم التي تتبناها النخبة يمكن أن نتوقع ترددا في قبول فكرة توسيع المشاركة، كما أنه إذا نظرنا إلى المطالب بتوسيع المشاركة باعتبارها تهديدات فعلية لقيم أعلي وأكثر أهمية، فإن القمع يكون هو الاستجابة المتصورة. ومن ناحية أخري إذا كان الحكم النيابي هو أعلي القيم لدي النخبة السائدة، فإنه يتوقع حدوث قمع إزاء مطالب المشاركة من جانب الجماعات التي تعرف بأنها "ضد النظام". أما العامل الثالث فهو ذو طابع سيكولوجي يتضمن الافتراض بأن النخبة الجديدة التي تعمل في ظل النظام الحزبي تجد من الصعب عليها أن تتقاسم-مع المطالبين الجدد بالمشاركة-القوة أو السلطة السياسية التي تعين عليها انتزاعها من النظام القديم (66). وبوجد هذا النمط في ظل النظم الحزبية غير التنافسية مثل نظم الحزب الواحد الشمولي حيث تميل النخبة الحاكمة إلى قمع المعارضة التي تعتبرها معادية للنظام السياسي (67). وكمثال لقمع المطالب والحد من المشاركة مسألة الاعتراف بأحزاب قائمة على أساس ديني في النظم العربية (68).

ب-المشاركة من خلال التعبئة: وهي تنسب للحزب الواحد أساسا، ويقصد بها قدرة القيادة السياسية على التأثير في الاتجاهات السياسية واتجاهات سلوك المواطنين، استخدام الحزب لقدرة الدولة علي عملية القمع لتحقيق هذا الهدف بغرض تنمية شعور الولاء والهوية القومية (69)، وذلك لأن حكومة الحزب الواحد أداة لتسهيل "التعبئة الجماهيرية"، في حين إنها تعوق أو تمنع "المشاركة الجماهيرية" لأن النظام قد يهتم بتنمية

أحساس ذاتي بالمشاركة، في حين يمنع السكان من التأثير علي السياسة العامة والإدارة واختيار العناصر التي تتولي الحكم فعليا.

جـ-السماح بالنشاط الحزبي المحدود: ويقصد به سماح النظام السياسي للجماعات المختلفة بتنظيم أحزابها الخاصة، مع حرمانها من أي نافذة للسلطة، والحد من مشاركتها في النظام [70] ، ويسود هذا النمط في ظل نظام التعددية المقيدة[71].

د-السماح بالنشاط الحزبي التام: يسمح في هذه الأنظمة للأفراد والجماعات بحقوق المشاركة السياسة الكاملة وحق تنظيم الأحزاب، وهو النمط السائد في الديمقراطيات الغربية [72].

وفي هذه الحالات التي يسمح فيها بالمشاركة الكاملة أما لا ينظر لتوسيع المشاركة كتهديد خطير لبقاء النظام، أو أن يعتبر الالتزام بالمشاركة نفسه من القوة بحيث يطغي على أي تهديدات يتعرض لها النظام[73].

إذا كان هذا حال المشاركة السياسية في ظل النظم الحزبية، فما هو الوضع في ظل النظم اللاحزبية؟ هناك مجموعة من الدول لا تؤمن بالظاهرة الحزبية ولا تعتد بها في عملية التطور السياسي كما هو الحال بالنسبة لدول الخليج العربية والجماهيرية الليبية منذ عام 1977 ومعظم الدول الأفريقية التي يسيطر عليها العسكريون حيث يتم حل كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية ويفرض حظر على إنشاء أحزاب جديدة. ويرجع رفض الظاهرة الحزبية وفقا للرؤي التي تطرحها النخب الحاكمة إلى الاعتبارات الأيديولوجية وخصوصية الواقع الاجتماعي والثقافي السائد والذي لا تناسبه الظاهرة الحزبية كما تعكسها التقاليد الأوروبية [74].

4-التجنيد السياسي

يشير التجنيد السياسي إلى العملية التي بموجبها يتم اختيار أفراد من المجتمع لتولي المناصب السياسية، ويقدم الحزب بأدائه لهذه الوظيفة طريقة سليمة لتغيير القيادات من خلال العملية الانتخابية في نظم تعدد الأحزاب. أما في نظم الحزب الواحد فالحزب هو مصدر قيادات الحكومة ومختلف المؤسسات السياسية [75]. وبالتالي يقوم الحزب عن طريق الأقسام المختلفة التي ينشئها داخله بإعداد وتدريب الأعضاء وبث الحماس فيهم وتوجيههم ومن ثم يتمرس الأعضاء بالعمل السياسي، ويظهر منهم ذوي الخبرة والكفاءة، وهذا ما يدخل في عملية التنشئة، ثم يقوم الحزب باختيار من يتوفر فيهم صفات القيادة ودفعهم للعمل العام ومساندتهم في الانتخابات لاختيار القادة السياسيين الذين سيكون في يدهم السلطة [76].

ويمكن تقسيم عملية التجنيد السياسي للمناصب العامة إلى ثلاث مستويات: أولها مستوي القيادة السياسية القومية، حيث يسعي المواطن من خلال الحزب السياسي إلى الوصول إلى قمة الهرم السياسي، ويتساوى هنا نظام الحزب الواحد والنظام الحزبي التعددي، ويلاحظ على هذا المستوي دور جماعات المصالح في اختيار المرشحين للمناصب السياسية [77].

وثانيها مستوي الوظائف الحكومية، ويختلف دور الحزب هنا من دولة لأخري، ويلاحظ بشكل عام سواء في الديمقراطيات الغربية أو في الدول النامية أن الحزب الفائز بالسلطة يكافئ العناصر الموالية الحزبية منها وغير الحزبية بتعيينها في مناصب مهمة بإدارات ووزارات الحكومة [78]. وثالثها مستوي الوظائف الحزبية، حيث يتولى الحزب تعيين جهازه الإداري والتنظيمي، ويختلف حجم هذا الجهاز من حزب لآخر، ويقوم هؤلاء الموظفون بدور مهم في صنع سياسة الحزب وأعمال الدعاية والعلاقات العامة وجمع التبرعات وإدارة الحملات الانتخابية، وإصدار الصحف . . .الخ[79].

والجدير بالذكر أن نظام الانتخابات كإحدى أدوات الأحزاب للقيام بوظيفتها في التجنيد السياسي ينبغي أن يتيح للهيئات المنتخبة أن تمثل بعدالة رأي الأغلبية والأقلية واختبار شعبية الحكومة وأن تتم عملية الانتخاب دون أي ضغوط أو شبهات. ومن جهة أخري تثير وظيفة الحزب في التجنيد السياسي أهمية ممارسة هذه الوظيفة داخل الحزب نفسه، بمعني آخر اندماج قيادة الحزب واستمرارية مساندتها لإضافة أعضاء جدد في الحزب من خلال انتخابات دورية تنافسية وهو أمر يؤدي إلى المشاركة على مستوي القاعدة الحزبية في اختيار النخبة الحزبية [80].

وتختلف هذه الوظيفة من نظام لآخر، ففي النظم الديمقراطية تتسم عملية التجنيد إما بالإجراء المغلق الذي يحدد بمقتضاه قادة الحزب الأسماء المقدمة إلى أعضاء الحزب لقبولها، أو يكون تقديم الأسماء مفتوحاً لعملية انتخابات تنافسية داخل الحزب وقائمة بذاتها، كما هو متبع في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعرف بالانتخابات الأولية.

أما في النظم الشمولية فيكون للانتخابات العامة أهمية رمزية فقط، وتتضاءل أهمية الوسائل التي تتم بها عملية الترشيح، وقد تتأثر الأنماط العامة لتجنيد الحزب في المجتمع بنوعين مختلفين من النظم الحزبية، كأن يكون الحزب مسيطراً على الحكم عبر فترة ممتدة من الزمن، أو أن يكون هناك تغير متكرر بشكل نسبي في الحزب الحاكم. ويرتبط هذان النمطان بإمكانية الوصول للمناصب السياسية، والتي تمثل قوة كبيرة لجذب التأييد للحزب، فغالباً ما يؤدي استمرار عدم قدرة حزب ما على الوصول إلى السلطة إلى تقليص دوره وضعفه، ما لم يدعم بواسطة عوامل أخري، فقد يلجأ الحزب إلى توزيع المناصب الحزبية علي أعضاء نخبته أو الالتزام بمبادئ أيديولوجية قوية. وهكذا لا يشجع النمط الأول علي وجود حزب معارض قوي، وقد تختفي المعارضة أو تتبني مواقف راديكالية ومتطرفة في محاولة لاكتساب التأييد[81].

وفي نظم التعددية السياسية المقيدة، تلعب القيود والضوابط القانونية التنظيمية دورا أساسيا في تحجيم ممارسة الحزب لهذه الوظيفة إلى حد بعيد، حيث يضع النظام الحاكم القوانين المنظمة للترشيح للانتخابات ويشرف على تطبيقها. ويمثل النظام الانتخابي المقيد في هذا السياق عقبة حقيقية في طريق وصول مرشحي أحزاب

المعارضة ليس إلى المناصب القيادية، ولكن حتى إلى المجالس النيابية والتشريعية، وهي القناة المؤسسية للوصول إلى المناصب السياسية[82].

وبالتالي يعد مفهوم التجنيد السياسي أحد المفاهيم المهمة في الكشف عن درجة ديمقراطية النظام السياسي، وتحليل مدي انفتاح النخب السياسية ودورانها، حيث تختلف النظم السياسية في وسائل التجنيد السياسي للنخبة. فالنظم التقليدية يعتمد التجنيد بها بشكل عام علي معيار المحسوبية أو الوراثة ..الخ، وذلك بعكس النظم الديمقراطية التي يفترض أن تعلي من معيار الكفاءة على حساب أي معايير أخري، مع إتاحة الفرصة للراغبين في شغل المناصب السياسية متي امتلكوا القدرة علي ذلك. ويقصد بالقدرة في هذا السياق الكفاءة والمهارات والخبرات اللازمة للنجاح في هذه الوظيفة السياسية أو الأهلية لاكتساب هذه الكفاءات والخبرات. أما في النظم التعددية المقيدة، فأنها تسعي- دون أن تنجح في كثير من الأحيان–لأن تكون أداء تلك الوظيفة بها يماثل أدائها في النظم الأكثر رقيا وتقدما، فيكون هناك ميكانزمات محددة للتجنيد. إلا أن ذلك لا يمتد عادة ليشمل المستويات القيادية العليا. فالنظم غير الديمقراطية تتسم بانغلاق النخب السياسية، ومحدودية قنوات التجنيد السياسي، وقدرة فرد واحد أو عدد محدود من الأفراد على التحكم في هذه القنوات أو تغيير قواعد التجنيد السياسي، دون الخضوع لمساءلة أو رقابة شعبية. وعلى العكس من ذلك، تشهد النظم الديمقراطية تنوعا في قنوات التجنيد السياسي، ما بين الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والبرلمانات ومؤسسات الحكم على مختلف المستويات [83].

5 –الشرعية السياسة

اكتسب مفهوم الشرعية تفسيرات ومعان شتي بتنوع الاتجاهات التي تصدت لتفسيره، ويمكن التمييز في شأن مفهوم الشرعية بين ثلاثة اتجاهات أساسية هي: الاتجاه القانوني، والديني، والسياسي. فبالنسبة للاتجاه القانوني يمثله أساتذة القانون والذين يعرفون الشرعية على إنها سيادة القانون، بمعنى أنه لا يمكن إعفاء السلطة الحاكمة من الخضوع للقانون، ومن ثم لن تكون قرارات السلطة صحيحة ونافذة إلا إذا صدرت بناء علي القانون وطبقا له، وبالتالي السلطة شرعية بخضوعها للقانون وبالتزامها به في أعمالها[84] . أما الاتجاه الديني في تعريف الشرعية، فيرى أن الشرعية هي تنفيذ أحكام الدين، فالنظام الشرعي هو الذي يعمل على تطبيق قواعد الدين ويلتزم بها باعتبار أن الدين هو مجموعة القواعد والتعاليم التي أنزلها الله على عبادة عن طريق الرسل لتنظيم أمور الأفراد، ولذلك يتعين الالتزام بها ليصبح النظام شرعيا[85].

ثمة اتجاه ثالث في تعريف الشرعية يلقي ترحيباً من علماء السياسة والاجتماع، ومؤداه أن الشرعية هي الطاعة السياسية. ويطرح البعض مكونات لمفهوم الشرعية بمعني الطاعة السياسية وهي مكونات ثلاثة:

- أن يتم حيازة السلطة وفقا لقواعد قائمة ومحددة، وتتم ممارستها اتساقا مع تلك القواعد.
- وجود معتقدات مشتركة وقيم تبرر وجود أو قيام تلك القواعد والأسس ما بين الحاكم والمحكوم.

- وجود أفعال معبرة عن القبول والاتفاق مع سياسات السلطة[86].

وبالتالي تمثل الشرعية نوعا من القبول لا يستمد من القهر أو القوة أو التهديد باستخدامها، وإنما من مجموع القيم والمعتقدات التي يحملها الأفراد، والتي يرجي من النظام تحقيقها بكفاءة. وفي هذا الإطار يمكن القول بأن الشرعية هي الطاعة الاختيارية التي تحول ممارسة القوة السياسية إلى سلطة ذات حق وهي بذلك تعكس الاتفاق الذي يضفي على الزعامة والدولة الحق في الحكم والسلطة، وكذلك يضفي الاحترام والقبول على الزعماء الفرديين، وعلى المؤسسات، وعلى معايير السلوك [87].

وتعاني الأحزاب من عوائق في محاولتها حل أزمة الشرعية وإقراراها، وتبدو تلك العوائق واضحة في محاولات الإطاحة بها في مراحلها الأولى، خاصة لقد سبق أن شاهدتها أوروبا الغربية والشرقية ثم بدت أكثر وضوحا في التاريخ المعاصر لأمريكا اللاتينية ثم في التطورات التالية في آسيا وأفريقيا بعد انتقالها من الاستعمار إلى الاستقلال، ومن هذه العوائق ما يلى[88] .

- أن القوى السياسية السابق وجودها مثل أرستقراطية ملاك الأراضي أو النخب العسكرية يظل لها دورا وتأثيرا على قطاعات واسعة من السكان.
- أن بعض الأحزاب السياسية لا تلتزم بالحكم النيابي ولكنها تشارك في السياسة الحزبية التنافسية للإطاحة بالنظام القائم فقط.
- فقدان الترابط أو التوحد في أغلب الحكومات الحزبية حديثة النشأة.
- أن العديد من الأحزاب شكلت كوسيلة لحشد أعداد اكبر من أفراد الشعب ضد الحكم الأجنبي أو ضد الحكم الذي تسيطر عليه طبقة محدودة.

على أن هذه العوائق وغيرها لا تنفي أن الأحزاب السياسية كانت أداة مهمة، بل وناجحة بشكل عام، في توطيد أركان السلطة القومية الشرعية، فهي أدوات لكسب التأييد الشعبي، وأكثر مرونة من الجيوش أو البيروقراطيات، وهو ما يفسر لجوء الحكومات السلطوية غالبا لتنظيم حزب سياسي. ويعبر عن هذا الدور للأحزاب من خلال ثلاثة جوانب متكاملة هي، نشاط الأحزاب في تعظيم أو ترقية شرعية النظام من خلال حشد التأييد الجماهيري، ونشاط الأحزاب في تقديم مظلة واسعة من العلاقات المتداخلة، التي تجمع بين القطاعات الاجتماعية المختلفة، نقلاً عن نشاط الأحزاب في تقديم أهداف معينة للحكم تصوغها في إطار أيديولوجي محدد[89].

على أن أحد المؤشرات الهامة في التعرف علي مدي شرعية النظام تتمثل في كيفية انتقال السلطة من شخص لآخر، وأيضا من حزب لآخر. لذلك تمثل عملية الخلافة اختبارا لقضية الشرعية لأن السلطة عندما تنتقل يصبح على الأفراد في النظام السياسي أن يقرروا ما إذا كان ولاؤهم منصبا على "الأشخاص" الذين كانوا في السلطة أم علي "نظام الحكم " نفسه.

والاختبار الأول للنظام يحدث عندما تنتقل السلطة من قائد لآخر في داخل الحزب السياسي نفسه، ويمثل هذا مشكلة حادة بشكل خاص في النظم السياسية التي تعلب فيها القيادة الكاريزمية دورا هاما. على أن انتقال السلطة من حزب لآخر يكون عادة نقطة الاختبار الحاسمة لشرعية النظام، وفي حين تقدم الدول المتقدمة ذات النظام الحزبي المستقر أمثلة متعددة للانتقال السلمي للسلطة من حزب إلى آخر، فإن تلك النقطة تمثل أحد المؤشرات الهامة على أزمة النظم الحزبية في الدول النامية (90). وكمثال ذلك الانتخابات التشريعية الجزائرية عام 1991 حيث حصلت جبهة الإنقاذ الإسلامية علي 188 مقعدا في الجولة الأولى وكانت بحاجة فقط إلى 28 مقعدا في الجولة الثانية لكي تسيطر علي البرلمان، ولكن تدخل الجيش وأقال بن جديد بعدما أبدي استعداده للتعامل مع جبهة الإنقاذ، في الوقت الذي قام فيه بن جديد قبل إقالته بحل البرلمان، فخلت الجزائر من المؤسسات المنتخبة وحدث نوع من الفراغ الدستوري ودخلت الجزائر في دائرة من العنف، كما تم إلغاء الانتخابات وحل جبهة الإنقاذ(91).

وتشهد العديد من الدول النامية أزمة شرعية، حيث لم يستند بناء الشرعية في أغلب الحالات على قدرة النظام في الوفاء بمتطلبات المجتمع وقدرته على الإنجاز، وإنما استند على توظيف الأحزاب لخلق الرضا والقبول ولو كان هذا القبول شكليا، الأمر الذي كان له آثار ضارة على الممارسة السياسية في هذه الدول (92).

وتتوقف فاعلية الحزب في أداء هذا الدور بجوانبه المترابطة على عدة عوامل، من بينها: وجود أيديولوجية أو عقيدة سياسية، ووجود بنيان تنظيمي للحزب في مختلف أنحاء الدولة، ووجود قيادة كاريزمية جماهيرية للنظام السياسي (93) .

6-التكامل القومي

يقصد بالتكامل القومي تحديد الهوية القومية وتدعيم الولاء القومي بما يتطلبه ذلك من ضرورة الانتقال من نطاق الولاءات والهويات الضعيفة المرتبطة بالجماعات المختلفة عرقياً وقبلياً ودينياً ولغوياً إلى نطاق الولاء القومي والهوية القومية للمجتمع السياسي. ومن متابعة خبرات النظم السياسية الحديثة يتضح وجود استراتيجيتين لتحقيق التكامل القومي وتؤدي الأحزاب دوراً أساسياً في إطار كل منهما:

- استراتيجية الإدماج أو ما يسمي ببوتقة الصهر: والتي تعني تجاهل أو عدم اعتراف النظام السياسي بوجود انقسامات داخلية في المجتمع. ولهذا لا يسمح النظام بتعدد الأحزاب منعا لظهور أحزاب قبلية وعرقية ودينية وإقليمية تهدد وحدة الدولة وتعرقل عملية بناء الأمة، مفضلا على ذلك تبني نظام الحزب الجماهيري الواحد كبوتقة صهر لكافة الجماعات وكأداة لتدعيم الولاء والانتماء القومي. ورغم ذلك أثبتت خبرة نظام الحزب الواحد في الدول النامية بوجه خاص فشل هذا النظام في أن يصبح أداة للتكامل القومي، ويرجع ذلك إلى تحول الحزب إلى أداة في يد السلطة الحاكمة، فضلاً عن تحوله في كثير من الحالات خاصة

في الدول الأفريقية إلى مجرد أداة لتدعيم مصالح وأوضاع القبيلة المسيطرة التي تنتمي إليها في العادة السلطة الحاكمة أو على الأقل ترتبط بها بروابط مصلحية.

- استراتيجية الوحدة في إطار التنوع: تأخذ بها النظم السياسية الديمقراطية القائمة على التعددية والمنافسة الحزبية. وتقوم هذه الاستراتيجية على أساس الإقرار بوجود تنوع أو تعددية اجتماعية وثقافة وتوفير ما يلزم من آليات سياسية كالأحزاب وجماعات المصالح لضمان مشاركة الجماعات المختلفة في المجتمع في العملية السياسية في إطار قيم التسامح والتعايش بين الجميع في مجتمع ديمقراطي تعددي(94).
- وعلى الرغم من هذا الدور الأساسي للأحزاب السياسية فكان هناك قناعة شائعة في بداية عهد الاستقلال في أفريقيا مفادها أن الديمقراطية على النمط الغربي لن تكون ملائمة للواقع الأفريقي، حيث أن التعددية الحزبية تمثل عامل تفتيت للبيئة الداخلية ويمكن أن تؤدي إلى المزيد من الانقسامات الأثنية، فضلا عن التدخل الأجنبي في الشئون الداخلية للدول. وفي المقابل يوفر الحزب الواحد إطارا تنظيميا موحدا لتحقيق الاندماج الوطني واحتواء الخلافات والصراعات الداخلية، وبالتالي يمكن أن يلعب الحزب الواحد دررا توحيديا في الدولة (95).

كما أن البعض يؤكد على أن الأحزاب القومية التي ظهرت في آسيا وأفريقيا والتي كانت أحزابا تكاملية نادرا ما نشأت لتحقيق التكامل كهدف أساسي من أهدافها. ومن ناحية أخري فإن بعض الأحزاب قد تنشأ ومن أهدافها الانفصال وتكون معادية التكامل والوحدة، وينطبق هذا على العديد من مثل "الرابطة الإسلامية" في الهند والتي عملت على انفصال المسلمين عن شبه القارة الهندية في دولة باكستان (96).

في الحقيقة فإن الأحزاب ذات الأساس الإقليمي أو الطائفي أو الديني في العالم الثالث سوف تظل بصفة عامة أدوات لإعاقة التكامل القومي، فما حدث في نيجيريا أوائل الستينات وما حدث في لبنان في السبعينات والثمانينات يؤكد هذه الحقيقة(97).

خاتمة

ظهرت الأحزاب السياسية في الدول الغربية المتقدمة نتيجة تطور ديمقراطي في هذه الدول فرضته عوامل اقتصادية واجتماعية معينة، وهذا يختلف عن دول العالم الثالث حيث اقترن ظهور الأحزاب في أغلبها بأزمات تاريخية أهمها وقوعها تحت السلطة الاستعمارية للدول الغربية، مما فرض على هذه الأحزاب تحرير بلادها من هذا المستعمر، وبالتالي لم تكن هذه الأحزاب في كثير من الحالات أضافة للديمقراطية. وبعد حصول هذه الدول على استقلالها واجهت الأحزاب السياسية العديد من الأزمات السياسية والتي في إطارها يمكن تفسير نشأة العديد من الأحزاب في دول العالم الثالث. كما كان واضحا أن التحول الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية في معظم دول العالم الثالث تحولا شكليا ومقيدا، ويهدف إلى ارضاء الغرب طلبا للمساعدات الاقتصادية.

وفي ضوء ذلك هناك اختلاف في النشأة والأدوار بين الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة والأحزاب السياسية في دول العالم الثالث.

وبعيدا عن هذا الاختلاف ، فالأحزاب السياسية تقوم بمجموعة من الوظائف أهمها تجميع المصالح والتنشئة السياسية والمشاركة السياسية والتجنيد السياسي والشرعية السياسية والتكامل القومي، ولكن قيامها بهذه الوظائف يتوقف علي مجموعة من المحددات منها طبيعة النشأة الحزبية والنظام الحزبي والنظام الانتخابي والمؤسسات السياسية والتنظيم الحزبي، تلك المحددات فرضت قيودا علي الظاهرة الحزبية وعلي أدائها في النظم السياسية المعاصرة وخاصة دول العالم الثالث، وتتمثل هذه القيود بداية في رفض الأحزاب نتيجة ما يرتبط بها من فساد وعدم استقرار، أو الاقتصار في تطبيقها علي حزب سياسي واحد لأنه قادر من وجهة النظر هذه علي تحقيق الوحدة والتكامل، أو تطبيق التعددية الحزبية باعتبارها من سمات الديمقراطية ولكن في أطار مقيد وشكلي.

أما تطبيق التعددية الحزبية التنافسية التي تستطيع الوصول إلى السلطة وتداولها، أمر لم يحدث في غالبية دول العالم الثالث، فدول العالم الثالث التي وصلت فيها أحزابا معارضة للسلطة محدودة، حيث ما زالت هذه الدول تشهد انقلابات عسكرية وتدخل الجيوش في العمل السياسي، كما أن هذه الأحزاب ما زالت ضعيفة بمؤشرات الفاعلية في أدائها لوظائفها.

المراجع

1.موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد (بيروت: دار النهار، ط3، 1980) ص ص 1-38.

2. د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة (الكويت: شركة الربيعان للتوزيع والنشر، ط1، 1987) ص ص 183-185.

3. المرجع السابق، ص ص93-100.

4. لمزيد من التفاصيل انظر: د. عبد الغفار رشاد، مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الأول (القاهرة: مكتبة الآداب،2004) ص ص 153-169. و انظر أيضا: د. كمال المنوفي، مرجع سابق، ص ص 101-111.

5. Samuel Huntington and Joan M. Nelson, No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries (Massachusetts: Harvard University Press, 1976) PP. 55 - 58.

6. د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد 117، 1987) ص43.

7 .Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven: Tale University Press, (1968) PP. 397-398.

8. Almond and Powell, Comparative Politics: System, Process and Policy (Boston: Little Brown and company, 1978) pp. 283 – 285.

9. Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies, Op. Cit., P. 406.

10. د. أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص 37.

11. المرجع السابق، ص 78.

12. المرجع السابق، ص 80.

13.المرجع السابق، ص ص 56-58.

14. د. محمد سعد أبو عامود، الأحزاب بين الدول المتقدمة والنامية، مجلة الديموقراطية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد الرابع، أكتوبر 2001) ص 37.

15. أحمد إبراهيم محمود، التطور الديمقراطي في غرب أفريقيا، مجلة الديموقراطية (القاهرة: مركز الدارسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد الرابع، أكتوبر2001) ص 224.

16. د. محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص ص 37-38.

17. أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق ، ص 226.

18. د. محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص ص 37- 39.

19. أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 226.

20. موريس ديفرجيه، مرجع سابق، ص421.

21. د. أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص 84.

22. David Apter, The Politics of Modernization (Chicago, University of Chicago , Press 1965) pp.179-181.

23.Almond And Powell, Op. Cit, pp. 120 - 130.

24.Henry Mintzberg, "The Effective Organization: Forces and Forms" (Sloan Management Review, winter 1991) pp. 50 - 65.

25. د. كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية (الكويت: وكالة المطبوعات، 1985) ص ص 115-120.

26.Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies, Op. Cit., pp. 12-15.

27 . وحيد عبد المجيد، الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية المصرية: دراسة مقارنة1976-1987، رسالة دكتوراه. في العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة 1993) ص ص 80-98.

28. J. Lapalambara, "Decline of Ideology: Adissent and Interpretation "American Political Science Review (vol. 61, No. I, March, 1967) pp. 15-18.

29. د. حمدي عبد الرحمن، النظم الحزبية والمشاركة السياسية، مجلة الديموقراطية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد الرابع ،2001) ص29.

30. الإطار العام للنظم الانتخابية،http://aceproject.org/ace-ar/topics/es

31 .A. Lijphart, "The Political Consequences of Electoral Laws: 1945-1985" American Political Science Review (vol.84, No. 1, March 1990) pp.483-495

32.بدر حسن شافعي، الديمقراطية في المغرب العربي، مجلة الديموقراطية (القاهرة: مركز الدارسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد الرابع، 2001) ص ص 240-242.

33. الإطار العام للنظم الانتخابية، مرجع سابق.

34. أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 225.

35. بدر حسن شافعي، مرجع سابق ،244، ص246.

36.عبد الهادي عبد الحكيم، التحول من التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية السياسية في مصر1974-1977، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1997) ص ص 250-252.

37.حسن سلامة، التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر 1981-1993، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،1997) ص ص 99-103.

40.Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies, Op. Cit., pp. 12-15.

41 .الأبنية التنظيمية للأحزاب السياسية، مرجع سابق.

42. جوزيف ستالين، أسس اللينية وحول مسائل اللينية (بيروت: الشركة اللبنانية للكتاب، د.ت) ص133.

43. Joseph Lapalombara and Myron Weiner (eds.), Political Parties and Political Development, (New Jersey: Princeton Univ. Press, 1969) p.3

44. Sigmund Neuman (ed), Modem Political Parties (Chicago: Chicago Press, 1966) pp.352-353.

45. إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة: دارسة حالة حزب التجمع في مصر 1976-1986، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 1993) ص 21.

46. جابريل الموند، أ.ج بنجهام باول، السياسة المقارنة، ترجمة أحمد عناني (القاهرة: مكتبة الوعي العربي، ط 3، 1966) ص ص 101-105.

47. موريس ديفرجيه، مرجع سابق، ص 379.

48.لمزيد من التفاصيل حول وظيفة تجميع المصالح في النظم التعددية السياسية المقيدة، انظر:

إيمان محمد حسن، مرجع سابق، ص ص 22-24.

49. د. أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص ص 163-164.

50. إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة: دراسة حالة حزب التجمع في مصر 1976-1991(القاهرة: كتاب الأهالي، رقم 54، 1995) ص ص 64-65.

51. لمزيد من التفاصيل، انظر:

- عمر هاشم ربيع، "انتخابات 1995 في سياق التطور السياسي المصري" في: د. هالة مصطفي (محرر) الانتخابات البرلمانية في مصر 1995 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 1997) ص 26.

- د. هالة مصطفي، النظام السياسي واستراتيجيات التعامل مع الحركات الإسلامية المعارضة: دراسة لحالة مصر 1970-1989، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،1994) ص ص240-241.

52. د. كمال المنوفى، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق ص 325.

53. لمزيد من التفاصيل حول التنشئة السياسية، أنظر: إيمان جابر شومان، محمد ياسر الخوجة الأحزاب والتنشئة السياسية في مصر "دراسة ميدانية في: د. كمال المنوفي، د حسين توفيق (محرران)، الثقافة السياسية

في مصر بين الاستمرارية والتغير، أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية (القاهرة: مركز البحوث والدارسات السياسية بجامعة القاهرة، المجلد الثاني ،1993).

54. لمزيد من التفاصيل حول وظائف التنشئة السياسية، انظر:

السيد عبد المطلب غانم، علاقة الرأي العام بالتنمية السياسية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1976) ص ص 307-322.

55. د. حسن نافعة آخرون، مقدمة في علم السياسة: الجزء الأول، الأيديولوجيات والأفكار والنظم السياسية (القاهرة: دار الجامعة للطباعة والنشر،2001/ 2002) ص323.

56.نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع،1983) ص91.

57. د .كمال المنوفي، أصول النظم السياسية ....، مرجع سابق، ص ص 323-338.

58. د. علي الدين هلال، مدخل في النظم السياسية المقارنة (القاهرة: دار الطالب، 1976) ص 67.

59. إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة....، كتاب: الأهالي، مرجع سابق ص72.

60. السيد عبد المطلب غانم، المشاركة السياسية في مصر، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1979) ص ص103، 105.

61. إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة.....، رسالة ماجستير، مراجع سابق، ص31-32.

62. لمزيد من التفاصيل، انظر:

- د. كمال المنوفي، أصول النظم ..... مرجع سابق، ص 342.

- إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة..، رسالة ماجستير، مرجع سابق ص28.

63. د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، ص ص 340-342.

64. إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة....، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص 29.

65. الموند، باول، مرجع سابق، ص.36

66. أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص ص 173-174.

67. د. حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق ص33.

68. د. حسن نافعة وآخرون، مرجع سابق،319.

69. إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة....؛ رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص30.

70.أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص176.

71. د. حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص33.

72. إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة...، رسالة ماجستير مرجع سابق، ص30.

73. د. أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص177.

74.د. حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص32.

75. إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية.....، كتاب الأهالي، مرجع سابق، ص66.

76. د. إبراهيم فؤاد عبد المقصود، الأحزاب السياسية على المستوي المحلي، في: د.السيد غانم (محرر) السياسية والنظام المحلي في مصر، أعمال المؤتمر السنوي الثامن للبحوث السياسية، القاهرة 3-5.ديسمبر 1994(القاهرة: مركز البحوث والدارسات السياسية بجامعة القاهرة ،1995) ص 252.

77. إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية ....، كتاب الأهالي، مرجع سابق، ص ص67-68.

78. د. حسن نافعة وآخرون، مرجع سابق، ص324.

79. إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية .....،كتاب الأهالي، مرجع سابق، ص ص 67 – 68.

80. د. إبراهيم فؤاد عبد المقصود، مرجع سابق، ص 253.

81. الموند، باول، مرجع سابق، ص 118.

82. إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية ...،كتاب الأهالي، مرجع سابق،ص68.

83. التجنيد السياسي، http://ar.wikipedia.org

84. لمزيد من التفاصيل حول الاتجاه القانوني، انظر:

حسنين توفيق إبراهيم، مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985) ص ص 30-35.

85. لمزيد من التفاصيل حول الاتجاه الديني، انظر:

حسن سلامة، مرجع سابق، ص ص 24-36.

86. David Beetham. "In Defense of Legitimacy", Political Studies, XLI, 1993, p.488 .

87. د. نيفين مسعد، معجم المصطلحات السياسية (القاهرة: مركز البحوث و الدارسات السياسية بجامعة القاهرة، 1996) ص ص 131- 132.

88. د. أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص ص 182-184.

89. لمزيد من التفاصيل حول دور الأحزاب في تحقيق الشرعية، انظر:

المرجع السابق، ص ص 184- 186.

90.Joseph Lapalombara and Myron Weiner (eds), Op. Cit., p.411.

91. عمرو عبد الكريم، التعددية السياسية في العالم الثالث، مجلة السياسية الدولية (القاهرة: الأهرام، عدد 138، أكتوبر 1999) ص ص 67-72.

92. د. محمد سعد أبو عامود، الأحزاب بين الدول المتقدمة والنامية، مجلة الديموقراطية (القاهرة: مركز الدارسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد الرابع، 2001) ص ص 42-43.

93. د. حسن نافعة، مرجع سابق، ص ص 321-322.

94. د. حسن نافعة، وآخرون، مرجع سابق، ص ص 320-321.

95. أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 224.

96 .Joseph Lapalombara and Myron Weiner (eds), Op. Cit., p. 17.

97.د. أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص168.